الدرس الثاني: مستويات الأرشيف

تمهيد:

تتزايد أهمية المؤسسات الأرشيفية يوما بعد يوم على مر العصور، فقد حفظت لنا تاريخ وتراث القدماء، وحملته من جيل إلى جيل عبر العصور، وتزداد أهمية المؤسسات الأرشيفية بمختلف أنماطها، مع كل تطور يشهده المجتمع بها، فهي تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به.

مستويات مؤسسات الأرشيف:

* **الوحدات الادارية**: يبدأ أول مستوى لتواجد الأرشيف هي الوحدات الادارية او المكاتب أماكن انتاج الوثائق.

كما ذكرنا سابقا في الدرس الأول بتقسيم عمر الوثيقة الإدارية منذ إنتاجها إلى غاية تحديد مصيرها النهائي إما بالحفظ أو الحذف المادي، يتبين أن الوثيقة الإدارية في العمر الأول تكون جارية الاستعمال "وتمثل الوثائق الإدارية ذاكرة الجهاز الإداري التي تستوعب كل الأعمال التي يتم تنفيذها ، أو التي هي قيد التنفيذ أو المستهدف تنفيذها حيث تسير الوثائق وما بها من المعلومات في تقييم الأولى ومتابعة الثانية والتخطيط للثالثة ... وتتمثل قيمة هذه الوثائق في توثيق أعمال الهيئات والأفراد، وإثبات حقوقهم وكذلك في المساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية ، ثم دورها في عملية التوثيق الوظيفي والإصلاح الإداري " ولما للوثيقة الإدارية من مساهمة في أعمال المؤسسة التابعة لها ، وبازدياد حاجة الإدارة إلى المعلومات تم منذ أقدام العصور تخصيص محلات لتخزين الوثائق وفق ما اقتضته متطلبات العمل الإداري وهذه المحلات تسمى" وحدات المعلومات الإدارية "،" وهي إدارات رسمية تابعة لهيئات حكومية أو غير حكومية أو خاصة ، و تمثل جزءا من كيان هذه الهيئات ،وهذه الوحدات تنشأ بقصد حفظ المواد التي تنتجها الهيئة التي تخدمها 34 " والمواد يقصد بها مجموعة الوثائق مهما كان شكلها. وأما وظيفة هذه الوحدات هي عملية ضبط وتنظيم عمليات اختزان واسترجاع المعلومات الإدارية.

*** مراكز أو مصالح الأرشيف الوسيط :**

تعرف مراكز الأرشيف الوسيط بانها " مستودع تحت ادارة السلطة الأرشيفية العامة تودع فيه الوثائق الإدارية غير المتداولة لعدد من الهيئات الإدارية المنفصلة ، وتخدم بطريقة اقتصادية وتخضع لنظام مقنن للانتقاء) الفرز (إلى أن يتم إهلاكها) الحذف (أو تحويلها إلى الأرشيف القومي ، فمراكز الأرشيف الوسيط أو مراكز الحفظ المؤقت هي محلات لحفظ أرشيف مجموعة من المؤسسات ، و يتم على مستواها معالجة الوثائق الادارية والأرشيفية والتي يتم استقبالها من الإدارات المنتجة لها بعد انقضاء العمر الأول، حتى تتمكن تلك الإدارات من فسح المساحة للإنتاج وحفظ وثائق جديدة ، كما تستفيد بسهولة من وثائقها من خلال الاتصال بمراكز الأرشيف الوسيط التي تم الدفاع إليها والتي تحفظ الوثائق دون تغيير في أوضاعها القانونية مع إتباع نظام ترقيم وترتيب مرن وملائم لسهولة الاسترجاع بغرض التسيير بالنسبة للمؤسسة

أو لخدمة أغراض البحث العلمي بالنسبة للمستفيدين من خارجها ، بعد حصولهم على تصريح للإطلال من الهيئة الدافعة للوثائق أو من أجل حاجات مختلفة كالإثبات مثلا. كما تعمل مراكز الحفظ الوسيط على تقديم خدمات الصيانة والحماية الدائمة للوثائق المحفوظة لديها ، وعموما تلعب مراكز الحفظ الوسيط دور الوساطة بين وحدات المعلومات الإدارية والمؤسسات الأرشيفية) مراكز الحفظ الدائم (من ناحية إعداد الوثائق التاريخية لكي تدفع إلى مؤسسات الأرشيف واستبقاء الوثائق التي لاتزال صالحة للتسيير الإداري ، وتعمد بعض الدول إلى تخصيص جزءا من مباني مؤسسات الأرشيف الوطنية لحفظ الأرشيف الوسيط، إلا أنه عادة يفضل انفصالها هيكليا و ماديا ، ولعل من أهم نماذج.

الأرشيفات الإقليمية :

تقوم الادارة المحلية في الجزائر على وحدتين اداريتين هما: البلدية والولاية. كان الهدف من انشائها هو تحقيق الديموقراطية في الادارة، وتأكيد حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وكذا تخفيف العبء عن الادارة المركزية في العاصمة، ونقل تسيير المرافق الاقليمية الى هيئات ادارية اقليمية تنتقل عن السلطة الادارية في العاصمة الامر ال>ي من شأنه تقريب المسافة والمزيد من التعاون بين الشعب وبن أجهزة الادارة. بالإضافة إلى مؤسسات الأرشيف، تنشر الأرشيفات الإقليمية من خلال الأرشيف الجوهري أو المحلي على مستوى التقسيمات الإدارية المحلية كالولايات مثلا أو المناطق المكونة من مجموعة من الولايات وتعتبر شكلا آخرا من أشكال مؤسسات الأرشيف بل أنها أحيانا تكون سابقة داخل الدولة في إنشائها على إنشاء مؤسسة الأرشيف الوطني و تتمثل في:

*مراكز الأرشيف الجهوي : وتعمل على الاهتمام بجمع وصيانة أرشيف مجموعة من الولايات التابعة لنفس المنطقة القريبة، ويمكن أن تمثل ولايات الشرق أو الغرب مثلا كما أنها غالبا تعمل بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للأرشيف.

*مراكز الأرشيف المحلية الولائية : يختص هذا النوع بإنشاء مؤسسة تشرف على أرشيف ولاية معينة، وتجمع بين الحفظ المؤقت وحفظ الوثائق التاريخية وهذا النوع من المؤسسات ينتشر في الولايات أو المقاطعات أو المحافظات حسب التقسيم المعتمد في الدولة، وفي بعض الدول تتبع الأرشيف الوطني كما تكون في حالات أخرى مستقلة أو متخصصة في قطاع معين كالتجارة، العدل.

*أرشيف البلديات: يختص هذا النوع بأرشيف المستوى الاصغر وهي البلدية، كما تشرف على تنظيمها والمحافظة عليها بلديات الموجودة على مستوى الولايات.

انطلاقا مما سبق، ووفق التعريف للبلدية، ومن الاعتبارات القانونية والمبدئية المسنة لقانون البلدية في نختلف مراحل تطور التنظيم الاداري الجزائري لا سيما على مستوى الجماعات الاقليمية، فإن البلدية يسمح لها تسيير ذاتي لشؤونها، إذا لابد من وجود هيكل تنظيمي كمبدأ أساسي للعمل الاداري والعلمي للأداء على أحسن وجه، وبالتالي ينجر عن هذا التسيير جملة من وثائق التي تدخل في اطار مزاولة نشاطاتها اليومية في كل مستوى من مستويات الهيكل المشكل للبلدية.

وبحكم ان البلدية هي الواصل او حلقة وصل بين المواطن والادارة، وفي خضم التوجه المرشد في تسيير شؤون الادارة المحلية، فإن الوثائق الارشيفية التي تنتجها او تستلمها البلديات في اطار مزاولة نشاطاتها الرسمية، تعتبر الأداة المؤكدة واثبات قاطع للعلاقة لهذه العلاقة: المواطن والادارة، وبالتالي المواطن والدولة. فهذ الوثائق هي المرآة العاكسة للمجتمع لما تكتسيه من أهمية جد بالغة على اختلاف مضمونها ونوعها، قانونيا واقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا ماليا... الخ.

1- نوعية أرشيف البلديات وخصائصه:

نظرا للمهام والنشاطات التي تقوم بها البلدية والذي يتميز بالتنوع في الاختصاصات والوظائف المختلفة: السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، خدمة للمواطن ولتلبية حاجياته اليومية والمتمثلة في اثبات حقوقه المدنية والقانونية، ينجر عن هذه الخدمات والوظائف تنوع الوثائق الادارية والتي يؤول معظمها في آخر المطاف الى ان تصبح أرشيفا، فهي تتنوع في المحتوى والمواضيع التي انشات من اجها واسباب انتاجها، لذا يمكن حصر هذه الوثائق كالتالي:

- ملفات خاصة بالمستخدمين والمكونة من محضر تنصيب، القرارات الادارية الخاصة بالموظف، مقررات العطل والاجازة، مخططات تسيير الموارد البشرية، الميزانية، الخ
- سجلات الحالة المدنية: عقود الميلاد، الوفاة، الطلاق، الزواج، وهي وثائق تهم المواطن وهويته.
- ملفات خاصة بالبناء والتعمير ونجد فيها قرارات رخص البناء، رخص الهدم، قرار رخص التعمير، شهادات المطابقة، مخططات التهيئة العمرانية، وكذا متابعة الاشغال....الخ
- ملفات خاصة بأملاك البلدية: ونجد فيها سجلات وعقود الكراء، تسيير الاسواق، المحشرة، اللافتات، الاعراس، المقابر.
- ملفات المنازعات القضائية التي تتمثل في محاضر التبليغ، محاضر التنفيذ، محاضر المعاينة...
- ملفات خاصة بالانتخابات والخدمة الوطنية و الاحصائيات: سجلات خاصة بتسجيل المنتخبين، الخدمة الوطنية، مختلف الاحصائيات السكانية وغيرها.
- ملفات الصفقات ونجد: مختلف الصفقات والمناقصات التي تقوم بها البلدية في اطار نشاطاتها اليومية.
- ملفات الامانة العامة وفيها البريد الوارد والصادر وشكاوى المواطنين.
- ملفات النشاطات الاجتماعية، الثقافية، التربوية: ملفات تشغيل الشباب، ملفات الشبكة الاجتماعية، الادماج المهني، النشطات الثقافية، المهرجانات وقفة رمضان..

- ملفات المحاسبة وفيها مختلف الحوالات والارادات والنفقات والفواتير المتعلقة بمختلف نشاطات البلدية.
- ملفات النظافة والتطهير : نجد فيها محاضر مراقبة المحلات، محاضر الاختبارات الميكولوجية، تقارير شهرية للعينات.
- موارد الملفات العامة: ونجد فيها سجلات المقتنيات، تسيير المركبات والوسائل العامة التي يحتاجها الموظفون في اطار مزاولة نشاطاتهم اليومية.
- ملفات تسيير المدارس والمطاعم المدرسية: انجاز المدارس، اقتناء التجهيزات الاولية المدرسية.
- ملفات خاصة بالأنشطة الرياضية: تنظيم المباريات والمهرجانات الرياضية، تنشيط الجمعيات الرياضية.
- ملفات خاصة بتنظيم هيكلة القطاع الفلاحي، اعداد الخرائط لوحدات الانتاج، تصاميم توزيع استعمال الاراضي، عمليات تجديد اجهزة تسيير القطاع الاشتراكي الفلاحي.
- ملفات خاصة بالصحة: انجاز الهياكل الاساسية للصحة وتجهيزها، قاعات العلاج، عيادات الولادة الحضرية والقروية، وحدات حماية الامومة والطفولة، مراكز الصحة، العيادات المتعددة الاختصاصات.
- ملفات خاصة بالنقل الحضري والمدرسي
- ملفات خاصة بالصيد البحري
- ملفات خاصة بقطاعي الصناعة والطاقة
- ملفات خاصة بقطاع المياه والسقي
- ملفات خاصة بقطاع التجارة.....

مؤسسات الأرشيف الوطني :

مؤسسات الأرشيف الوطني هي مؤسسات حكومية عامة، توجد على مستوى عاصمة كل دولة غالبا، مثل المكتبات الوطنية ،تختص باستقبال و جمع و تنظيم و تسيير الوثائق الأرشيفية ذات القيمة التاريخية لإتاحتها للبحث العلمي و لحفظ معالم الذاكرة الوطنية ، من المعروف أن فكرة إنشاء الأرشيفات الوطنية قد بدأت على يد قادة الثورة الفرنسية، و أنشيء في باريس أول أرشيف وطني في العالم سنة 1790 ، و صدر القانون الأساسي له بعد ذلك بأربع سنوات و تسمى مؤسسات الأرشيف الوطني أيضا:

*الأرشيف الوطني- دار الوثائق التاريخية.-الأرشيف العام.- أرشيف الدولة.- الأرشيف التاريخي الوطني. و تعتبر بذلك مؤسسات الأرشيف الوطني مؤسسات مستقلة بذاتها ، هدفها تسيير الأرشيف التاريخي و هي بدورها مؤسسات عامة لها هيكلتها الإدارية الخاصة، و الهيئة الوصية عنها و التي تختلف من بلد الى آخر"

المجلس الأعلى للأرشيف

لتدعيم الهياكل التنظيمية و الإدارية لمختلف المؤسسات الأرشيفية قام المشرع الجزائري بإحداث المجلس الأعلى للأرشيف و الذي حدد مهامه و دوره من الناحية القانونية، وجاءت أحكامه في في الباب الرابع في المادة 21 من القانون رقم 88-09 المؤرخ في 07 جمادي الثاني عام 1408 الموافق 26 يناير 1988 المتعل<ق بالأرشيف الوطني تم انشاء المجلس الاعلى للأرشيف:

المادة : 21 ينشأ مجلس أعلى للأرشيف و يكلف بما يلي:

- تحضير واقتراح السياسة الأرشيفية·.
- التوجيه والتخطيط والمتابعة والعمل على تنفيذ السياسة الأرشيفية·.
- يحدد تشكيل وتنظيم وتسيير المجلس الأعلى للأرشيف الوطني عن طريق التنظيم

تعتبر مهمة اقتراح و تحضير السياسة الأرشيفية من بين مهام الأساسية التي ألح عليها المشرع الجزائري. و هذا الدور المخول للمجلس الأعلى للأرشيف يكتسي أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر إعداد سياسة أرشيفية بعبارة أخرى يحدد هذا المجلس بصفة واضحة النظرة الأرشيفية التي ينبغي أن نتبعها في الجزائر.

المشرع الجزائري لم يعطينا صورة على تشكيلة أعضاء هذا المجلس و كفاءاتهم إذ اكتفى بذكر مهام هذا المجلس أي التوجيه و التخطيط و المتابعة و تطبيق سياسة معينة.

كل هذه المهام بدون شك تستلزم كفاءات عالية و إمكانيات مادية. و على سبيل المثال مهمة التوجيه و التخطيط ضرورية للتحكم في تنظيم و إدارة الأرشيف العمومي، إذ نحن بأمس الحاجة لتوجيهات الصادرة من ذوي الاختصاص التي ترمي إلى إحداث آليات التنظيم و التسيير في مجال الأرشيف على ضوء المعايير الدولية الحديثة مثل معيار 15489ISO و بدون شك هذه المهام التي حددها المشرع الجزائري لكي تطبق في الميدان تتطلب دراسة عميقة و تشخيص شامل لوضعية الأرشيف في الجزائر، سواء بما يتعلق بالمؤسسات الإدارية أو المؤسسات الاقتصادية. و ينبغي أيضا أن نوسع دائرة التفكير و إحداث قوانين جديدة و الاهتمام ببعض الإشكالات التي فرضتها الأوضاع و المستجدات الاقتصادية. على سبيل المثال يمكن أن يقوم المجلس الأعلى للأرشيف بإحداث سياسة فيما يخص مصير الأرشيف التابع للمؤسسات الاقتصادية التي زالت منذ مدة طويلة. و لهذا المجلس دور على مستوى الوطني كما اشرنا إليه و يمكن أيضا أن يلعب دور على المستوى الإقليمي و الدولي.

مرسوم رقم88 -46 المؤرخ في 01 مارس 1988المتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني.

تحدد المادة الأولى وصايا المجلس الأعلى للأرشيف:

المادة : 1 يوضع المجلس الأعلى للأرشيف الوطني تحت سلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية.

المادة 2 يمكن من خلالها أن نتعرف عن أعضاء المجلس الأعلى للأرشيف الوطني و هم:

-الأمين العام لرئاسة الجمهورية، رئيسا.
-الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني.
-الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية.
-الأمين العام لوزارة الداخلية.
-الأمين العام لوزارة العدل.
-الأمين العام لوزارة المالية.
-الأمين العام لوزارة المكلفة بالثقافة.

و يمكن الأمناء العاملين للوزارات الأخرى أن يشاركوا في أشغال المجلس الأعلى تبعا لجدول الأعمال و المواضيع التي تعنيهم.

أما **المادة 3** تنص ما يلي " : يمكن المجلس الأعلى أن يدعو أي شخص يراه مختصا في مجال التصور الإداري للمحفوظات الوثائقية و تسييرها"

بموجب هذا القانون أي المادة 3 بإمكان هذا المجلس أن يستدعي أي خبير جزائري من طرف هذا المجلس.

و هذا مهم جدا، بحيث يسمح القانون للقدرات الوطنية في ميدان الأرشيف أن تشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوثائق الإدارية و كيفية تسييرها في الميدان.

أما المواد الأخرى فقد خصصها المشرع للنظام الداخلي للمجلس، و أجهزة التسيير كما جاء في **المادة : 4** يعد المجلس الأعلى للأرشيف الوطني نظامه الداخلي و يصادق عليه. كما جاء أيضا في **المادة : 5** تتولى كتابة المجلس الأعلى للأرشيف الوطني، المديرية العامة للأرشيف الوطني.

المادة : 6 ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و يمكن أن تحدث فروع للمركز، أن دعت الحاجة، في أي مكان من التراب الوطني بقرار يتخذه الأمين العام لرئاسة الجمهورية.

أرشيف المؤسسات: يعتبر أرشيف المؤسسات أرشيف عمومي وفي نفس الوقت أرشيف خاص، لأنه ينتج من طرف المؤسسات والهيئات والجماعات المحلية سواء كانت عمومية او خاصة. منذ الالفية الاخيرة اعطيت اهمية كبيرة لأرشيف المؤسسات وبصفة محددة الارشيف الاقتصادي ، حيث يعود أقدم الارصدة التي كونت كانت ملك للمؤسسات والشركات الكبرى وخاصة البنوك وشركات خاصة بإنتاج الخمور والعطور والآلات والماكنات والسيارات أي وسائل النقل عموما. ومؤسسات كبيرة تعمل في مجال البورصة والمحاسبة والتأمين.